الأمم المتحدة

A/C.1/73/PV.10

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جينغا . . . . . (رومانيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد آتيدي أمارال (البرتغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

التبادل الرفيع المستوى بشأن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا لبرنامج عمل اللجنة الأولى والقرار الذي اتخذته هذا الصباح، تشرع في تبادل للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وغيرها من المسؤولين الرفيعي المستوى بشأن الحالة الراهنة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبعد ذلك تستأنف اللجنة مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي للاستماع إلى بقية ممثلي المجتمع المدني المسجلين لأخذ الكلمة. وعقب اختتام المناقشة العامة، ستبدأ اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن مجموعة الأسلحة النووية.

يسعدني الآن أن أرحب ترحيبا حارا بالمشاركين في حلقة النقاش اليوم: السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح؛ والسيد مايكل مولر، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح؛ والسيد روبرت ماردیني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة بالنيابة عن رئيس اللجنة؛ والسيد مارك – أندري فرونش الموظف المسؤول عن مكتب دعم بناء السلام، بالنيابة عن الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام؛ والسيد أماندیب سينغ جيل، المدير التنفيذي لأمانة الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي؛ والسيدة ريناتا دوان مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛ والسفير لويس فيليبي دي ماسيدو سواريس، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وأود أولا أن أعطي الكلمة للمشاركين في حلقة النقاش للإدلاء ببياناتهم، وبعد ذلك سننتقل إلى صيغة غير رسمية لإعطاء الوفود الفرصة لطرح الأسئلة. وأحث المشاركين في حلقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

النقاش على التكرم بالإيجاز في بياناتهم لكفالة أن يكون لدينا الوقت الكافي لإجراء مناقشة تحاورية بشأن الموضوع.

أعطي الكلمة الآن لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنه لمن دواعي سروري الحضور هنا يوميا.

وإنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة لتبادل الآراء مع الأعضاء. وكما تدرك اللجنة الأولى بلا شك، فإن مجموعة النقاش هذه مكلفة بموجب القرار ٣١٦/٥٨ الذي قررت فيه الجمعية أن تعتمد كل لجنة من اللجان الرئيسية تبادلا للآراء مع كبار مسؤولي المنظمة بغية تيسير التبادل النشط والصريح للآراء بين رؤساء الإدارات والمكاتب وبين ممثلي الأمين العام والمقررين الخاصين.

منذ عام ٢٠٠٤، تناول هذا التبادل تقليديا موضوع الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وسعى إلى إشراك رؤساء المنظمات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وفي السنوات الأخيرة، بذلنا العديد من الجهود لتحسين فعالية هذا الفريق، بما في ذلك من خلال مطالبة أعضاء فريق المناقشة بتركيز ملاحظاتهم على مواضيع محددة ذات صلة بالعمل الحالي للجنة.

وفي محاولة للمساعدة في تحقيق الهدف الأولي للفريق، اقترحت إجراء مناقشات في إطار استراتيجي واسع النطاق، لا من منظورنا المؤسسي الضيق المحدد. واقترحت أن نهدف إلى وضع نزع السلاح في صلب خطابنا الأمني الدولي وتحليله فيما يتعلق بمجالات العمل الفنية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسلام والأمن، مثل أهداف التنمية المستدامة والمبادئ الإنسانية ودعم جهود السلام، وبالطبع، تطوير العلوم والتكنولوجيا.

وهذا العام تجتمع اللجنة خلال مرحلة عصيبة بشكل خاص للسياق الاستراتيجي المحيط بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والبيئة الأمنية الدولية في أسوأ حالتها منذ نهاية الحرب الباردة. ولا تزال الهيئات الرئيسية المتعددة الأطراف في مأزق، وبالرغم من التوافق في الآراء بشأن إضافة تحديات عاجلة جديدة إلى جدول الأعمال، فإن التقدم لم يتحقق أبداً بالسرعة اللازمة.

وفي هذا السياق، أطلق الأمين العام خطته لنزع السلاح (انظر A/73/168) في وقت سابق من هذا العام كمبادرته لمنظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، عملت الكيانات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة معا على وضع خطة لتنفيذ تلك المبادرة. وقد نشرنا النسخة الأولية لتلك الخطة على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح قبل أسبوعين.

قبل أن أنتقل إلى الجزء الموضوعي من ملاحظاتي، سأشرح أولا باختصار خطة التنفيذ، وأعتقد أن هناك بعض مقاطع الفيديو المصاحبة التي ستعرض في الخلفية. نحن ملتزمون بمتابعة تنفيذ مبادرة الأمين العام بأكثر الطرق شفافية وابتكارا. وتحقيقا لهذه الغاية، نحينا جانبا الشكل التقليدي للتقرير السردي الجامد واستخدمنا منصة تفاعلية على شبكة الإنترنت تواكب القرن الحادي والعشرين. على الموقع الشبكي، يمكن للشخص الاطلاع على خطط مخصصة لكل إجراء من الإجراءات الأربعين المدرجة في جدول الأعمال. وتتضمن تلك معلومات إضافية عن أهدافها، وكذلك عن الخطوات والأنشطة المحددة التي تلتزم مختلف كيانات الأمم المتحدة بالسعي إلى تحقيقها.

وحتى اليوم، نشرت ٣٨ خطة من أصل ٤٠ خطة وما مجموعه ١١٤ من الخطوات والأنشطة المحددة. ووضع كل نشاط من هذه الأنشطة مبين على الموقع الشبكي. وسيجري استكمال الصفحات بانتظام وتتبعها طوال مراحل خطة التنفيذ. وستضاف معلومات محددة في إطار كل نشاط مع

تقدم العمل. وستضاف أنشطة جديدة إذ ننتقل نحو إنجاز كل إجراء. وعلى الرغم من عدم وجود إطار زمني عام لتنفيذ جدول الأعمال ككل، نتوقع إنجاز معظم الأنشطة المقررة بنهاية عام ٢٠٢١. وفي ذلك الوقت، يجب أن نكون في وضع يسمح لنا بتقييم حالة جدول الأعمال بأكمله.

وكدليل على تقديرنا، نود أن نحدد علنا على الموقع الشبكي تلك الدول والمنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين ممن سارعوا إلى دعم أو تأييد مختلف الإجراءات. والتزم المؤيدون والداعمون بدعم الأنشطة المتصلة بجدول الأعمال إما ماليا أو سياسيا بقدرتهم القيادية. أود أن أطلب من اللجنة أن تقدم لنا انطباعات عن خطة التنفيذ لأننا ملتزمون أيضًا بتحسين الشكل الجديد للخطة.

سأكرس ما تبقى من وقتي للحالة الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وما تلتزم به الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة لتيسير الحوار والتدابير المتفق عليها لتحقيق الأمن المشترك للجميع.

وفي ملاحظاتي الافتتاحية لهذه الدورة (انظر A/C.1/73/PV.2)، تكلمت عن المشاكل والتحديات التي نواجهها. وأود الآن التركيز على بعض الحلول الممكنة. يظل نزع السلاح النووي بحق أولوية قصوى في جدول أعمالنا. إن ضرورة اتخاذ تدابير لتقليل المخاطر الناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية أكثر إلحاحاً في بيئة أمنية متدهورة. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن القواعد المشتركة لمكافحة استخدام وانتشار الأسلحة النووية سيستمر تعزيزها في السنوات المقبلة. بيد أن من دون إجراءات ملموسة لتنفيذ الالتزامات السابقة، ستتزايد المخاطر النووية في مواجهة التحديث المستمر وتآكل الاتفاقات الثنائية.

ولاستعادة الثقة، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد أن الحرب النووية لا يمكن الانتصار فيها ويجب ألا نخوضها أبدا. وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سنعمل مع جميع الدول المهتمة على تعزيز تدابير جديدة للحد من المخاطر النووية وتعزيز الاستقرار وزيادة الأمن الدولي بجميع الأشكال المتاحة. وسنعمل أيضا مع الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية لتعزيز التعاون بين المناطق وتوطيد النظم ذات الصلة.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن التحديات التي لا تزال قائمة لمعايير مكافحة الأسلحة الكيميائية، إلى جانب التطورات العلمية والتكنولوجية، تثير شواغل جديدة بشأن الاحتمال المتزايد للحرب البيولوجية. واستخدام العوامل البيولوجية كأسلحة يمكن أن يؤدي إلى دمار ومعاناة لا يمكن وصفهما للبشر.

وللتصدي لذلك الخطر المحتمل، نزيد قدرتنا وتأهبنا لمواجهة أي استخدام ضمن ولاياتنا القائمة. سوف ننشئ هيئة دائمة من أجل إعداد ودعم التحقيقات المستقلة في أي ادعاء باستخدام الأسلحة البيولوجية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ جيم. وبينما نعمل من أجل إيجاد حلول للحالة المالية التي تواجهها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، سنعمل أيضا على تعميق تعاوننا مع شركائنا في منظومة الأمم المتحدة لضمان الاستجابة الدولية المنسقة لأي استخدام للأسلحة البيولوجية.

وبينما نسعى إلى حل التحديات المتبقية من الحقبة النووية، يجب أن نظل يقظين إزاء الآثار المترتبة على التطورات المستجدة في ميدان العلم والتكنولوجيا، التي قد يتيح بعضها إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة الاستراتيجية يحتمل أن تترتب عليها آثار تزعزع الاستقرار.

وأشعر بالتفاؤل تجاه الزخم الجديد لوضع تدابير تمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وفي شراكة مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، سوف ندعم بهمة

العمليات القائمة لوضع ترتيبات قانونية جديدة، فضلا عن إجراءات ترمي إلى تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك التدابير السياسية وغيرها من قواعد السلوك المسؤول. ونحن أيضا نتعاون في دراسة الآثار المترتبة على الأسلحة فوق الصوتية لأغراض نزع السلاح والسلام والأمن.

لقد استعرضت عددا صغيرا فقط من الأنشطة التي سوف نتابعها لما فيه مصلحة نزع السلاح من أجل إنقاذ البشرية. وأتطلع إلى البيانات التي سيدلى بها المشاركون في حلقة النقاش، الذين سيتكلم كل منهم بشأن موضوع مختلف، يرد في خطة الأمين العام لنزع السلاح. ولئن كانت قد أتيحت لي الفرصة خلال الأسبوعين الماضيين للتفاعل على صعيد ثنائي مع العديد من المجتمعين هنا اليوم، فإنني أتطلع إلى إجراء مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسائل في الوقت الراهن. كما أنني أعول على تأييد الجميع، الذي سيكون ضروريا إذا أردنا الاستفادة من قدرتنا المؤسسية لتيسير بحث الأعضاء عن حلول مشتركة. وكما ذكرت عدة مرات من قبل، لقد وضعنا خطة الأمين العام من أجل المساعدة على إيجاد الزخم، وتنشيط نزع السلاح، ودعم العمل المشترك للمشاركين في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على بيانها. وتتشرف اللجنة بوجودها معنا هنا يوميا.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح.

السيد مولر (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) (*تكلم بالإنكليزية*): أقدر كثيرا هذه الفرصة للمشاركة في جلسة اللجنة الأولى هذه في لحظة بالغة الأهمية لهذا المنتدى المهم لاتخاذ القرارات في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح.

وعند النظر إلى آلية نزع السلاح اليوم، لا يمكن لأحد أن يقول إنها ارتقت إلى مستوى تطلعات مؤسسيها على مدى العقدين الماضيين. فمنذ أربعين عاما مضت، أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح معظم أعمال الآلية التي ما زلنا نعمل فيها الآن. ولكن مع مطلع هذا القرن، دخلت مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف والنظم المعيارية حالة من الجمود السياسي، بمثل ما أصبح به العالم في فوضى متزايدة، وتجاوزت تحديات القرن الجديد بشكل متزايد، المؤسسات والعقليات التي نشأت في القرن، السابق.

ويزداد الإنفاق العالمي على الأسلحة، وتواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها وتكنولوجياتها لتفتح جبهة وسباقا جديدا للتسلح. وفي هذا العام فقط شهدنا استخدامات شائنة للأسلحة الكيميائية، رغم حظرها، مع الإفلات تماما من العقاب. وكما قالت الممثلة السامية للتو، إن هذه الاتجاهات تثير القلق بالفعل.

ولكن هذا العام أيضا حمل أسبابا للتفاؤل الحذر. فقد أطلق الأمين العام خطته لنزع السلاح في جنيف، وأعاد تركيز الاهتمام العالمي على الحاجة إلى نظام قوي لنزع السلاح، وبث شعورا بالإلحاح الذي تشتد الحاجة إليه، وحدد ملامح الطريق للمضي قدما. لقد شهدنا بعض التطورات الإيجابية في مؤتمر نزع السلاح – مثل قرار إنشاء الهيئات الفرعية الخمس، والالتزام بإجراء مناقشات وأعمال موضوعية، والتوصل إلى توافق في الآراء، واعتماد التقارير المقدمة من أربع من الهيئات الخمس. وكان الاستثناء المؤسف الوحيد هو عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الضمانات الأمنية السلبية.

وأود أن أدعو المشاركين إلى استكشاف المرفقات التفصيلية لتقرير مؤتمر نزع السلاح (A/73/27) المقدم إلى الجمعية العامة، فهي تلقي الضوء على العمل الممتاز الذي قامت به الهيئات الفرعية. ويمثل هذا تقدما ملحوظا. وأود أن أعرب عن تقديري العميق للجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى هذه النقطة.

ويمكننا أن نستخلص بعض الدروس المناسبة من السنة الماضية. والأول هو مدى ما يمكن أن يتمتع به الرؤساء الستة

لمؤتمر نزع السلاح من أهمية بالغة وفعالية إذا عملوا كفريق. ثانيا، لقد شهدنا كيف تكون التفاعلات المنتظمة المستمرة المحورية في المؤتمر بالنسبة لمجال نزع السلاح الأوسع نطاقا، سواء من حيث ضمان عدم الانتشار النووي، أو تحسين الشفافية، أو بناء الثقة. ثالثا، أدركنا مدى أهمية عدم الإفراط في تسييس مداولات المؤتمر. فنجاحه يعتمد على بقائه كمكان يمكن أن تجري فيه المفاوضات المتعددة الأطراف في أجواء هادئة ومهنية.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، أشعر بتفاؤل مشوب بالحذر إزاء فرص تحقيق مزيد من التقدم. ومن المهم بالنسبة لدورة عام ٢٠١٩ مواصلة العمل مع هيئاته الفرعية. ونأمل أن نتمكن بالتالي في نهاية المطاف، من تمهيد الطريق لاستئناف مفاوضات نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح. لقد آن الأوان منذ وقت طويل فعلا للقيام بذلك.

وستكون الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي المحفل المناسب لاتخاذ المزيد من القرارات بعيدة الأثر بشأن حالة ومهام هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وفي انتظار تلك الخطوة، ثمة تدابير يمكننا اتخاذها لاستخدام المؤسسات القائمة بمزيد من الفعالية، وبصورة منتظمة، وبنجاح أكبر في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، أود أن أقترح، على وجه الخصوص، تحسين التنسيق والتآزر بين هيئات نزع السلاح، بما في ذلك تحقيق دمج المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح بشكل أوثق في العمليات التداولية والمفاوضات؛ والحد من حالات التكرار في المداولات عن طريق توضيح المسؤوليات؛ وتحسين استخدامنا للخبرات المتاحة؛ وتعزيز تدفق المعلومات؛ وأخيرا، تحقيق المزيد من التمثيل العادل.

وأود أن أنوه بمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، الذي أشارت إليه الممثلة السامية بضع مرات في بيانها. إن ولاية المعهد وخبرته الفنية واستقلاله الذاتي أمر يجعله مصدرا حيويا للمعارف والأفكار. وإنني على يقين من أنه يمكنه أداء دور استراتيجي أكبر في تيسير الحوار ودعم عملية نزع السلاح في كل من نيويورك وجنيف. وأحث الدول الأعضاء على النظر بجدية في التوصيات التي طُلبت من الأمين العام بشأن توفير أساس مستدام للمعهد، وستدلي مديرة المعهد الجديدة، السيدة ريناتا دوان، الموجودة معنا اليوم بالمزيد من التفاصيل بشأن التدابير الثلاثة التي أرى أنها بالغة الأهمية في إعادة تشكيل أدوات نزع السلاح، ألا وهي تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء، وتعميق تعاوننا مع القطاع الخاص، وتحسين تكامل المجتمع المدني.

ومتى تم التفاوض على اتفاقات نزع السلاح، يتطلب الأمر تعزيزها. فهي تقتضي من الدول أن تخصص من الوقت والموارد ما يتناسب مع القرارات التي اتخذتها. واليوم، من ناحية ثانية، تعد الحالة المالية للعديد من اتفاقيات نزع السلاح أمرا يبعث على القلق الشديد. فالدول الأطراف إما تتأخر جدا في الدفع، أو لا تدفع بالمرة. إننا في جنيف، ندعم ونؤيد ونرعى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

واتخذت الدول التزامات جدية وهامة بالنسبة لكل من تلك الاتفاقات. ومن بين العناصر الهامة ضمان توفر الأموال لعقد الاجتماعات، والحفاظ على هياكل دعم التنفيذ. ولا يمكن للمنظمة قبول المسؤولية عن دعم تلك الهيئات دون ما يكفي من التحويلات المالية تلبية للأنصبة السنوية المقررة. فهذا يعوق الخدمات التي نقدمها إلى الدول، ولا يتيح تنفيذ الأنشطة المقررة بالكامل. لقد أثرنا هذه المسألة مرارا مع الدول الأطراف على مر السنين، حتى الآن، دون أن يسفر ذلك عن نتائج كافية.

ونتيجة لذلك، فإننا بحاجة ملحة إلى إيجاد الحلول، ونعمل عن كثب مع الرؤساء المعنيين في جنيف للقيام بذلك.

ومن بين الأفكار المطروحة تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، مما يقلل الحاجة إلى المدفوعات، وذلك بدمج بعض أمانات اتفاقيات نزع السلاح. وقد فعلت اتفاقيات أخرى ذلك فعلا بنجاح كبير – كالأمانة المشتركة لاتفاقيتي المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، على سبيل المثال.

وقد ذكرت من قبل أن تحديات القرن الجديد، تتجاوز المؤسسات التي أنشئت في القرن السابق. وتتجلى هذه الفجوة بأوضح ما تكون في الطريقة التي ندير بها التكنولوجيات الجديدة. إن وعد التكنولوجيا لا حدود له. إن التصدي لتغير المناخ، وتعزيز النمو، ومعالجة الأمراض الفتاكة – أمور لا يمكن تصورها بدون التكنولوجيا التي يمكن أن تسرع بوتيرة تنفيذنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

على أنه عند النظر إلى ذلك من منظور الأمن هناك الكثير من الأسباب إلى تدعو إلى توخي الحذر. وتحتاج التطورات العلمية والتكنولوجية إلى أن تقترن بحوافز لضمان تحلي الابتكار بروح المسؤولية، وخضوعه للمساءلة، واقترانه بالشفافية، لأنه إذا كان وعد التكنولوجيا لا حدود له، فإن جوانبها الاجتماعية السيئة بنفس الحجم. إننا نواجه سباقا جديدا للتسلح في ساحة معركة جديدة تماما – وهي الفضاء الإلكتروني. وتواجه قواعدنا القانونية والإنسانية والأخلاقية تحديات غير مسبوقة. وبعض الأسئلة الأساسية التي كثيرا ما يتم تجاهلها تدور حول ما إذا كنا سننجح في إضفاء الطابع الإنساني على التكنولوجيا بدلا من إضفاء الطابع التقني على البشرية، وما إذا كانت التكنولوجيا ستستخدم بطريقة مسؤولة، أو بطرق من شأنها أن تحدث ضررا كبيرا. ويتوقف جزء كبير من ذلك على الجهود المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة جهة محايدة نحو جميع أصحاب المصلحة لكي يجتمعوا ويتفقوا على سبيل يمضي قدما نحو مستقبل تكنولوجي آمن ومفيد للجميع.

يناقش مؤتمر نزع السلاح هذه المسائل بصورة متزايدة، ولكنها مسائل تتجاوز المؤسسات. وهي تتطلب المزيد، وربما غير متوقعة، من الشراكات وتحتاج إلى عقلية جديدة من الإبداع والابتكار والتخصصات المتعددة. إنهم يطلبون منا أن نحطم الصوامع وكما ورد بوضوح في خطة الأمين العام، ينبغي أن يعمل نزع السلاح في سياق أوسع نطاقا بوصفه جزءا لا يتجزأ من الجهود الموازية في مجالات التنمية، والصحة، والهجرة وميادين أخرى لا حصر لها.

هذا يقودني إلى جنيف، المركز العملياتي للنظام المتعدد الأطراف. في سبيل المساعدة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فتحنا مسارات جديدة للتعاون في جميع التخصصات وطورنا طريقة جديدة لممارسة عملنا، طريقة ترسخ أيضا عملنا في مجال نزع السلاح، لأن إعادة تجهيز عمل نزع السلاح تتعلق بالإصلاح الهيكلي والتغيير في طريقة التفكير. وجنيف هي المكان المثالي لإحراز تقدم في كلا الجانبين – ليس فقط بسبب نظامها الإيكولوجي الفريد من حيث الجهات الفاعلة التي تشمل المنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية التي تغطي جميع مجالات نزع السلاح، ولكن أيضا، بنفس القدر من الأهمية، بسبب إرثها التاريخي بوصفها أقدم مركز في العالم لمفاوضات نزع السلاح، إذ يعود تاريخها في هذا المضمار إلى ما يقرب من ١٠٠ عام. فمنذ أول مؤتمر لنزع السلاح في العالم انعقد في إطار عصبة الأمم حتى إنشاء مؤتمر نزع السلاح اليوم بعد ستة عقود، كانت جنيف دائماً المكان الطبيعي لنزع السلاح.

لدينا الوسائل وربما يتوفر لدينا مرة أخرى الزخم اللازم لإحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح على الصعيد العالمي. والأمانة العامة للأمم المتحدة مستعدة لإدلاء بدولها، هنا في نيويورك وفي جنيف. ولكن لا يمكننا أن نأمل في النجاح إلا إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة لاتخاذ خطوات جريئة وشجاعة من أجل تنشيط جهودنا الجماعية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد مولر على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة.

السيد ماردیني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى اليوم لأعرض عليها وجهة نظر لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي منظمة مستقلة ومحايدة تعمل في أكثر من ٨٠ بلدا لحماية ومساعدة ضحايا الحرب وغير ذلك من حالات العنف، وتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي.

سوف ينصب تركيزي اليوم على الصلة بين نزع السلاح والمبادئ الإنسانية. الصراع المسلح يتغير. وهو الآن أطول أمدا، ومميت، ومجزأ، ويمتد حضريا أكثر من أي وقت مضى. ولا توجد هذه الاتجاهات في أي مكان أكثر أهمية اليوم من الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، التي أشرفت عليها خلال السنوات الست الماضية بحكم منصبي في اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

تطرح البيئة العالمية المتطورة تحديات كبيرة أمام المدنيين، والمتحاربين، والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بيد أن البيئة المتغيرة تجعل احترام هذه القوانين أكثر أهمية. وهذه القواعد، التي كثيرا ما يكرسها القانون العُرفي وتستلهم من الضمير العام، تفرض قيودا على تطوير واستخدام وسائل وأساليب الحرب. فهي تحمي المدنيين من الآثار العشوائية وتحمي المقاتلين من معاناة غير ضرورية.

يتعين علينا أيضا، بوصفنا أطرافا فاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أن نتصدى للتحديات الجديدة، وفي الوقت نفسه نظل مخلصين للمبادئ الإنسانية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، أي النزعة الإنسانية، والحياد، والنزاهة، والاستقلال. وقد شهدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، طوال تاريخها في العمل الإنساني الذي يمتد لأكثر من ١٥٠ عاماً، بشكل مباشر، التكلفة البشرية المرتفعة على نحو غير مقبول لأسلحة معينة. وردا على ذلك، دعونا إلى وضع قواعد جديدة لحظر أو تقييد استخدام تلك الأسلحة.

نحن نعلم أن نزع السلاح راسخ في القواعد والمبادئ الإنسانية وأنه يمكن أن ينقذ الأرواح. وأود أن أتناول ثلاثة مجالات مثيرة للقلق، أولا، استخدام الأسلحة الثقيلة المتفجرة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان؛ وثانياً، الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، أي الأسلحة المستمرة في إلحاق الأذى بالناس حتى بعد وقت طويل من انتهاء الأعمال القتالية الفعلية؛ وثالثا، انتشار الأسلحة التقليدية على نطاق واسع وضعف الرقابة عليها، والتي يغديها النقل غير المسؤول للأسلحة، مما ييسر ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان ويذكي نيران الصراع والعنف.

فيما يتعلق بوجود الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ما انفكت اللجنة الدولية تدعو، منذ عام ٢٠١١، الدول والأطراف في النزاعات المسلحة إلى تفادي استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التداعيات الواسعة النطاق في المناطق المكتظة بالسكان، بسبب الأثار العشوائية التي تخلفها في هذه البيئات. وقد صُممت هذه الأسلحة لساحات القتال المفتوحة، وهي غير ملائمة للبيئات المأهولة بالسكان، حيث يمكن أن يكون لها أثر مدمر على المدنيين. طوال العقود الماضية، شهدت اللجنة الدولية نمطاً من الأضرار المدنية الكبيرة، المباشرة وغير، الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة في أماكن مثل غزة، والعراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، وأوكرانيا، وسري لانكا، وأفغانستان، والقائمة تطول.

إن الأسلحة المتفجرة الثقيلة لا تقتل أو تشوه فقط أولئك الموجودين في المنطقة المتأثرة مباشرة بالأسلحة، بل يمكن أن تكون

لها آثار كبيرة وطويلة الأجل، وفي نهاية المطاف تؤثر على قطاع أكبر بكثير من السكان، لا سيما عندما تكون البنية التحتية المدنية الحيوية معطلة. على سبيل المثال، عندما تكون محطة توليد الطاقة تالفة أو مدمرة، ينتج عن ذلك انقطاع التيار الكهربائي. وهذا يؤدي إلى تداعيات الدومينو المميتة بالنسبة للخدمات التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وتؤثر حالات انقطاع الطاقة الكهربائية على قدرة المستشفيات على توفير الرعاية الصحية الطارئة والأولية. فالمرضى يموتون والناس يعانون. إذ أنه بدون الطاقة الكهربائية، تتوقف أنظمة تنقية المياه وتوزيعها عن العمل، مما يؤدي إلى نقص المياه. وفي نهاية المطاف، تتفشى الأمراض وتحدث وفيات أخرى. وعندما يطول أمد النزاع المسلح، كثيرا ما تتعطل الخدمات بشكل لا يمكن إصلاحه، مما يجعل حياة المدنيين في المنطقة المتضررة مستحيلة، ويحمل الناس على التشرد.

هذا هو الواقع اليومي والمميت لآلاف المدنيين العالقين في الصراعات الحضرية في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى. إنهم مجبرون على تحمل التكلفة المأساوية لوسائل وأساليب الحرب التي لا تتكيف مع البيئات المكتظة بالسكان. إن عواقب استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة مدمرة. ففي اليمن، على سبيل المثال، تعرضت البنية التحتية الحيوية للهجوم والتدمير مراراً وتكراراً، مما أدى إلى توقف تقديم الخدمات الأساسية للناس. فينهار نظام الرعاية الصحية، ونتيجة ذلك، ينتشر وباء الكوليرا بشكل لم يسبق له مثيل. وهذه الآثار يمكن التنبؤ بها ويمكن الوقاية منها، ويجب على الأطراف المتحاربة أن تكيف سياساتها وممارساتها فيما يتعلق باختيارها للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان للحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين. وتواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر إشراك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول لهذا الغرض بالذات.

أما فيما يتعلق بالأسلحة التي لا تكف عن قتل الناس، فإن الألغام الأرضية والذخائر العنقودية غير المنفجرة وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب تُزهق أرواح الآلاف من المدنيين وتصيبهم بجروح كل عام، سواء أثناء الأعمال القتالية الفعلية أو بعد انتهائها بفترة طويلة. ولئن كان قد أُحرز تقدمٌ كبيرٌ منذ اعتماد اتفاقية حظر استعمال، وتكديس، وإنتاج، ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية، لا تزال هناك تحديات قائمة. ولا تزال مناطق واسعة من العالم ملوثة بالألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفاتها، مما يشكل مخاطر يوميا للمدنيين، ويعوق الزراعة والتجارة والتنمية ويعرقل العمليات الإنسانية.

في شرق أوكرانيا، على سبيل المثال، لا سيما في المناطق الريفية، يعوق وجود الألغام الأنشطة اليومية، مثل السفر برا، ورعي الأغنام، والعمل في الحقول، والزراعة وجمع الحطب، أو عبور نقاط التفتيش على خط التماس. وتشكل المتفجرات من مخلفات الحرب، ولا سيما نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، أكبر خطر يتهدد المدنيين اليوم، ولا سيما في الصراعات التي طال أمدها. والصاروخ الذي لا يصيب الهدف ويسقط أمام منشأة طبية دون أن ينفجر سيؤدي إلى حرمان مئات المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية المنقذة للحياة. والصاروخ الذي يسقط دون أن ينفجر أمام محطة كهرباء متضررة سيمنع وصول الكوادر الفنية القادرة على إصلاح هذه الهيكل التحتية الأساسي المتضرر، أو أنه قد ينفجر بعد انتهاء الأعمال القتالية، مما يؤدي إلى مقتل أو إصابة الأطفال الذين يلعبون بجواره.

وبوجود كل تلك الأسلحة، يكون التلوث سريعا وإزالته بطيئة جدا ومكلفة للغاية. وتواصل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الأخرى في كل عام علاج الآلاف من الضحايا الجدد للألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ووفقا لمراقب الألغام الأرضية، فإن الغالبية العظمى – أكثر من ٧٥ في المائة – من هؤلاء

الضحايا هم من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وبالنسبة للذخائر العنقودية، ترتفع هذه الإحصاءات بشكل حاد لتصل إلى ٩٩ في المائة، حسب شهادة مرصد الذخائر العنقودية. وتضطلع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بمبادرات محددة لمنع ومعالجة الآثار الناجمة عن الألغام والذخائر العنقودية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك التوعية وإعادة التأهيل البدني ودعم الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا. إن اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية والبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، تحدد صراحة المسؤولية الجماعية للدول عن تقديم المساعدة لضحايا الأسلحة التي ما زالت تتسبب في القتل. ويجب على جميع أصحاب المصلحة بذل المزيد من الجهد لحماية المدنيين ومجتمعاتهم المحلية من الضرر العشوائي الذي تسببه تلك الأسلحة. إن مجرد وجودها يشكل اليوم عقبة كبرى أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا وليس آخرا، فيما يتعلق بتوافر الأسلحة وعمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة، أدى الإمداد المستمر بالأسلحة والذخائر إلى تأجيج العنف والنزاعات، مما يجعل الأمور في بعض الأحيان أسوأ مما كانت عليه تقريبا. ويمكن أن تؤدي عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة إلى وقوعها في الأيدي الآثمة، بشكل مباشر أو عن طريق تحويل وجهتها. وعندما تخضع الأسلحة التقليدية لضوابط ضعيفة وتغدو متاحة على نطاق واسع، فإن العواقب الإنسانية تصير مروعة. وكما شهدنا في العديد من مناطق العالم، كانت النتيجة معاناة بشرية هائلة، واستمرار النزاع وانعدام الأمن المحلي والإقليمي والعالمي. وفي معظم البلدان التي تعمل فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سواء في جمهورية أفريقيا الوسطى أو اليمن أو سورية أو في أمريكا اللاتينية، ما زلنا نشهد تلك العواقب الوخيمة بصورة مباشرة.

ويقع على عاتق موردي المسلحة مسؤولية النظر في مخاطر استخدام الأسلحة التي يوفرونها في ارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الدولي أو تسهيل ارتكاب تلك الانتهاكات. وفي الواقع، يجب على جميع الدول على طول سلسلة نقل الأسلحة أن تؤدي دورا حيويا في منع الآثار المدمرة التي لا يمكن جبر ضررها عندما تقع الأسلحة في الأيدي الباغية، عن طريق دعم القانون الدولي الإنساني والتصرف بروح المسؤولية في كل خطوة. وهذا الواجب منصوص عليه في المادة ١ من اتفاقيات جنيف وفي مبادئ معاهدة تجارة الأسلحة. ولن تكون المعاهدة فعالة، وهي التي تهدف أساسا إلى إعطاء الأولوية للمصالح الإنسانية، وبذلك التقليل من المعاناة الإنسانية، إلا إذا طبقت بحسن نية وعلى الدوام وبدون تحيز أو تمييز على جميع مستويات عملية صنع القرار، بما في ذلك على المستويات العليا. وتتحمل الدول الداعمة لأطراف النزاع مسؤولية قانونية وأخلاقية عن كفالة احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب عليها استخدام نفوذها والتأثير على أطراف النزاع لجعلهم يحسنون سلوكهم واحترامهم للقانون الدولي الإنساني. وببساطة، ينبغي ألا يكون هناك دعم بدون الامتثال. وينبغي ألا يكون هناك دعم للأطراف المتحاربة في حال عدم احترامهم لقوانين الحرب. ومن شأن هذا الشرط البسيط إنقاذ الأرواح.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بكلمات بيتر ماورير، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تلخص الصلة بين نزع السلاح والمبادئ الإنسانية:

”عندما تكون هناك إنسانية في الحرب واحترام للقانون الدولي الإنساني، فثمة فرصة أفضل لتحقيق السلام“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماردیني على بيانه.

أعطي الكلمة الآن إلى الموظف المسؤول عن مكتب دعم بناء السلام للإدلاء ببيان باسم الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، السيد أوسكار فرناندیث – تارانكو.

السيد فرانتش (مكتب دعم بناء السلام) (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني جدا أن أقول بضع كلمات بالنيابة عن الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، وخاصة فيما يتعلق بالصلات بين نزع السلاح الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام. ويكتسي ذلك أهمية بالغة نظرا لتزايد مسؤوليات مكتب دعم بناء السلام في إطار الإصلاحات المقترحة في مجال السلام والأمن لدعم التكامل بين الركائز وهو ما يشير إليه الأمين العام باعتباره عملا مفصليا أقوى.

يرتبط الحفاظ على السلام ونزع السلاح ارتباطا أساسيا. إن النزاع المسلح هو الشكل السائد للنزاعات العنيفة، وللأسف، غدت النزاعات العنيفة حاليا في ازدياد. فقد تضاعف عدد النزاعات العنيفة الرئيسية ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٦ كان عدد البلدان المتضررة من النزاعات العنيفة أكبر مما كان عليه في أي وقت خلال الـ ٣٠ عاماً الماضية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب غير مقبولة بالنسبة للمدنيين، مما تسبب في مستويات قياسية من المشردين قسراً والاحتياجات الإنسانية. ويأتي أيضا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في صميم بناء السلام، وهو لا يزال عنصرا حاسما في تنفيذ العديد من اتفاقات السلام.

وكان النهج التسلسلي يعمل بشكل جيد، لا سيما بعد الحرب الباردة مباشرة، عندما كانت جماعاتُ المتمردين عموما تقاتل القواتِ الحكومية على السلطة السياسية. ولكن، كما قال زميلي ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتوه، فإن النزاعات العنيفة اليوم أكثر تعقيدا، إذ تنطوي على العديد من الجهات من غير الدول والدوافع متعددة الأبعاد ومستويات العوامل الخارجية الدولية. والطابع المتغير للنزاع يجعل بناء السلام والحفاظ عليه أكثر إلحاحا وأهمية. لقد تم طرح الحفاظ على السلام في القرار التَّوْأَم الصادر في ٢٠١٥ بشأن استعراض هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، الذي اعتمدته الجمعية العامة بوصفه القرار ٢٦٢/٧٠، واتخذه مجلس الأمن في آن واحد بوصفه القرار ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وتتمثل العناصر المحورية للحفاظ على السلام في الحاجة إلى اتباع نهج متسق شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي جميع مراحل دورة النزاع – قبله، وأثناءه وبعده – في شراكة وثيقة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لكن دعما للحكومات الوطنية ومن خلال العمليات السياسية الشاملة للجميع. ويترابط الحفاظ على السلام ونزع السلاح ترابطا قويا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الإطار الرئيسي لعمل الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء.

وكما ورد في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707)، فإن تكلفة الأزمات غدت مرهقة لا يمكن تحملها، على نحو متزايد. إذ أنفق المجتمع الدولي ٢٣٣ بليون دولار على مدى السنوات العشر الماضية على الاستجابات الإنسانية، وحفظ السلام التابع للأمم المتحدة، ودعم البلدان المضيفة للاجئين. إن الوقاية تنقذ الأرواح والموارد. وذلك ليس بالأمر الصواب فحسب، بل هو فعال من حيث التكلفة. كما تشير الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي الصادرة مؤخرا، ”سبل تحقيق السلام: النُّهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“ فإن الوقاية الفعالة من شأنها أن توفر مبلغا يتراوح بين ٥ بلايين دولار و ٧٠ بليون دولار سنويا للبلد المتضرر والمجتمع الدولي معا.

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أفضل دفاع لدى العالم ضد النزاعات العنيفة وعدم الاستقرار، إذ يسير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع الحفاظ على السلام. وللجهات الفاعلة في مجال التنمية دور هام في الحفاظ على السلام، كما يقر الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن العديد من

العوامل المحركة للنزاع العنيف تتعلق بالمجالات التي يمكن لأهداف التنمية المستدامة معالجتها. أن الفرص لتحقيق التآزر بين صون السلام والتنمية المستدامة كبيرةٌ للغاية.

ويشكل نزع السلاح أيضا أحد الجوانب البالغة الأهمية للوقاية، حيث يسهم في خطة عام ٢٠٣٠، التي تشير إلى الموائل الآمنة، والأماكن العامة الآمنة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع. ويرتبط الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بالحفاظ على السلام. فهو يهدف إلى التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، فإن الهدف ١٦,٤ يروم الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠. ومن المهم الإشارة إلى أن الأمم المتحدة، في هذا السياق، لا تملك ما يكفي من الموارد لدعم الدول الأعضاء في منع نشوب النزاعات العنيفة والعديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز أهداف التنمية المستدامة وسد الثغرات في التمويل. ولهذا السبب، يشكل صندوق بناء السلام، باعتباره صك الملاذ الأول الذي يستخدمه الأمين العام للحفاظ على السلام، أداة تحفيزية تتحمل المخاطر في الوقت المناسب ووسيلة بالغة الأهمية لبناء القدرة على الصمود ودفع إجراءات الأمم المتحدة المتكاملة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام.

وقدم صندوق بناء السلام الدعم للشركاء الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الاستجابة لاحتياجات بناء السلام والتنمية من الناحية الاستراتيجية، بما في ذلك نزع السلاح. ومنذ إنشاء صندوق بناء السلام قدم أكثر من ٤٠ مليون دولار لتمويل أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ما لا يقل عن ١٠ بلدان مختلفة. ولذلك يجب مواصلة تعزيز دور الصندوق باعتباره أداة تحفيزية مالية لدعم أنشطة نزع السلاح من أجل بناء السلام والحفاظ على السلام. وفي ضوء هذه الحاجة، شجع الأمين العام مؤخرا الدول الأعضاء في تقريره عن بناء السلام والحفاظ على السلام على استكشاف سبل مبتكرة لتمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، بما في ذلك من خلال إصدار سندات الأثر الاجتماعي في بناء السلام، والتنفيذ الطوعي لضريبة على تجارة الأسلحة أو فرض الغرامات على شركات الصناعات الدفاعية المدانة بالفساد.

ويناقش صندوق بناء السلام الآن أيضا مع مكتب شؤون نزع السلاح إطلاق شباك جديد مكرس للحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، معنون ”كيان إنقاذ الأرواح“، تمشيا مع هدف الأمين العام لزيادة الاتساق والتنسيق بين مختلف الصناديق الاستئمانية المتصلة ببناء السلام. وسيصبح الشباك الجديد عمليا عندما يتلقى الدعم اللازم والموارد الإضافية ليتسنى له دعم هذه المبادرة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في بناء السلام. لقد قامت العديد من البلدان الآن بوضع واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، اعتمدت ٧٩ دولة من الدول الأعضاء خطة عمل وطنية دعما لهذا القرار وأدرجت ٢٢ منها – ٢٩ في المائة – إشارات إلى إدماج المنظور الجنساني في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتوفير إجراءات محددة لنزع السلاح من المجتمع ومراقبة الاتجار بالأسلحة الصغيرة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فرونش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للمدير التنفيذي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.

السيد جيل (الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب اللجنة الأولى بالنيابة عن الفريق الرفيع المستوى للأمين العام المعني بالتعاون الرقمي. ومن دواعي سروري أن أرى العديد من الأصدقاء والرفاق في مجال نزع السلاح في القاعة.

إن التكنولوجيات الرقمية تشمل على نحو فريد المجالات المواضيعية ومجالات السياسات العامة والحدود الدولية. ويكتسي التعاون في تلك المجالات وعبر الحدود أهمية بالغة لتحقيق كامل إمكاناتها الاجتماعية والاقتصادية والتقليل من المخاطر التي يمكن أن تنطوي عليها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التكنولوجيات تُوجد قيمة غير مسبوقة في القطاع الخاص. فهي تشمل سلاسل الإمداد بطرق فريدة وتعدل سلاسل الإمداد والصناعة التحويلية بطرق لم يسبق لها مثيل. والعمل بالتكنولوجيات الرقمية يتطلب العمل مع القطاع الخاص وهذه سمة أساسية لبناء التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الرقمية.

وبعد فترة طويلة من التفكير ومجموعة من المشاورات خلال العام الماضي، قرر الأمين العام إنشاء الفريق الرفيع المستوى في تموز/يوليه من هذا العام وكلفه بالنهوض بالمقترحات الرامية إلى تعزيز التعاون في المجال الرقمي بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع التكنولوجي وغيرها من الجهات المعنية. ويهدف الفريق إلى الإسهام في الحوار العالمي الأوسع نطاقا بشأن الكيفية التي يمكن بها للنهج التعاونية والمتعددة الاختصاصات أن تساعد على كفالة مستقبل آمن وشامل للجميع. وينصب تركيز عمل الفريق على الوظيفة والطرائق – كيفية بناء التعاون الرقمي وليس مجرد شكل العمليات أو نتائجها أو تعريفها – على نحو يمكن أصحاب المصلحة من العمل على تعظيم فوائد التكنولوجيات الرقمية، مع الوقاية من المخاطر المحتملة. ويشارك في رئاسة الفريق ميليندا غيتس وجاك ما. وهذه أيضا سمة فريدة من سمات الفريق، بالنظر إلى المبادرات المماثلة السابقة. ويتألف من ٢٠ من الخبراء المستقلين، خمسة منهم تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة. وهناك ١١ امرأة و ١١ رجلا. ويجسد ذلك التمثيل توازنا إقليميا دقيقا والتنوع المهني وتنوع القطاعات، مثل الحكومة والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمع التكنولوجي.

وعُقد أوّل اجتماع حضوري للفريق عقد هنا في نيويورك خلال الجزء الرفيع المستوى في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يصدر الفريق تقريرا يتضمن توصيات في أواخر ربيع عام ٢٠١٩. وفي ختام الاجتماع الأول في نيويورك، اتفق أعضاء الفريق على التركيز على ثلاث ركائز. الركيزة الأولى هي القيم والمبادئ. ما هي القيم والمبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها التعاون الرقمي وكيف يمكننا دمجها في السياسات العامة والأعمال التجارية؟ والركيزة الثانية هي الأساليب والآليات. كيف يمكن لأصحاب المصلحة التعاون بمزيد من الفعالية في المجال الرقمي، بما في ذلك كيف يمكننا إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة المهمشين للتعبير عن آرائهم وإسماع أصواتهم؟ ثالثا، ما هي مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي وكيف يمكن تحسين التعاون فيما بين أصحاب المصلحة في مجالات مثل بناء القدرات وسد الفجوة الرقمية والمشاركة الشاملة في الاقتصاد الرقمي والبيانات وحقوق الإنسان والعامل البشري، وأخيرا في المجالات التي تهتم بها اللجنة الأولى بصورة مباشرة، الثقة والأمن الرقميين.

وفي الأشهر المقبلة، سيواصل الفريق مداولاته في مجموعات صغيرة تجتمع على أساس منتظم تقريبا. ولتوجيه المداولات، أطلقت عملية مشاورات واسعة النطاق تتضمن دعوة مفتوحة لتقديم المدخلات تم بثها مباشرة على الموقع الشبكي للفريق، في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيجتمع الفريق مرة أخرى في الموقع في جنيف في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لتقييم البحث والمشاركة والبدء في إعداد تقريره.

وأود أن أنتقل الآن إلى بعض الأسئلة التي قد تكتسي أهمية مباشرة فيما يتعلق بمداولات اللجنة. أولا، لقد أكدت بالفعل أن تآكل الثقة، سواء عبر الحدود أو فعليا بين الشركات والزبائن عامل سياقي مهم أدى إلى إنشاء الفريق. وليس من قبيل المصادفة أن يستهل الأمين العام خطابه أمام الجمعية العامة هذا العام بالحديث عن اضطراب نقصان الثقة (انظر A/73/PV.6). وعندما نفكر في التكنولوجيات الرقمية، فإن الثقة في بروتوكولات الاتصالات والحوسبة والبيانات والمعايير هي مفتاح تطوير التطبيقات المختلفة لتلك التكنولوجيات، والتطورات الأخيرة شكلت تحديا لتلك الثقة. فكيف يمكننا إذن منع المزيد من تآكل الثقة وتعزيز التعاون؟ وما هي القيم والمبادئ التي يمكنها الحفاظ على هذا التعاون والتي بدونها ستزداد صعوبة تحقيق عمل اللجنة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا انتهى بنا الأمر إلى تجزئة الإنترنت، فإن المهمة البسيطة المتمثلة في ضمان أمن الفضاء الإلكتروني من جانب مختلف الولايات القضائية ستصبح أكثر تعقيدا.

ثانياً يمكن للتكنولوجيا الرقمية التي لها تطبيقا عديدة في المجال المدني تعزيز وتوسيع قدرات الأسلحة الحالية بطرق جديدة، وحتى إعطاؤها قدرات جديدة تزيد من تفاقم المعضلات الأمنية الحالية وتعقّد جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فما هي الأساليب والآليات التي يمكن التفكير فيها لتقديم ضمانات ومنع التصورات الخاطئة وبناء الثقة المتبادلة؟

وأخيراً في سياق البند الذي كان مدرجًا في جدول أعمال اللجنة على مدار العشرين عامًا الماضية، كيف يمكن دمج النُهج الممكنة من القمة إلى القاعدة لكفالة الأمن والاستقرار الرقميين – مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن المعلومات – مع النُهج التي تقودها الصناعة أو تلك المنسقة إقليميا من القاعدة إلى القمة لإدارة مخاطر الأمن الرقمي؟ وما هو دور المنتديات المتعددة الأطراف في هذا الصدد، وكيف يمكن إشراك أصحاب المصلحة عدا الحكومات بشكل أفضل في تلك الجهود؟

إن الفهم المختلف لتأثير التكنولوجيا أحد التحديات التي تواجه الفريق والمبادرات الأخرى في المجال الرقمي. فبذل الجهود للتقريب بين التصورات عن التهديدات والاستجابات المحتملة لتلك التهديدات والفرص والسبل الممكنة لتعظيمها، أمر ضروري للتوصل إلى فهم مشترك، وهو مصطلح ورد مراراً وتكراراً في نص القرار في إطار بند جدول الأعمال الذي أشرت إليه سابقًا.

إن للهدف الاستراتيجي الأسمى المتمثل في بناء الثقة والتفاهم المشترك والتعاون الدولي في المجال الرقمي أهمية بالنسبة للجنة، وإنني أتطلع إلى سماع الاقتراحات والتعليقات بشأن كيفية تعزيز الفريق لتلك الواجهة بشكل أفضل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة دوان.

السيدة دوان (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أنضم إلى أعضاء اللجنة الأولى مرة أخرى اليوم.

وأدرك تماما أن الأعضاء قد استمعوا الآن إلى خمسة عروض ممتازة وأن لديهم جدول أعمال حافلا، ولذلك فسأختصر كلامي. وسأطرح فقط بعض الأسئلة وأعرض بعض وجهات النظر فيما يتعلق بجانب واحد من جوانب مبادرة الأمين العام ”ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، وهي عبارة عن إشارة إلى الشراكات والدعوة إلى إقامة شراكات في مجال نزع السلاح. ويكرس الأمين العام لتلك المسألة فصلا كاملا هو الفصل الأخير في خطته.

وإلى حد ما ليست الشراكات جديدة في مجتمع نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولطالما كانت العلاقة بين المشاركة التقنية والأكاديمية والمجتمعية المحلية ومشاركة الخبراء جزءًا لا يتجزأ من عمل اللجنة. ومجموعات على غرار مجموعة بوغواش ورابطة

الأطباء الدولية لمنع نشوب حرب نووية، موجودة منذ فترة طويلة. ومع ذلك أعتقد أننا وصلنا اليوم إلى منعطف في نظمنا السياسية ونُظمنا للحكم، وكذلك فيما يخص التطورات العلمية والتكنولوجية التي أشار إليها السفير جيل للتو والتي تمثل تحديات جديدة للعمل معًا والتفكير في كيفية تعاوننا مع الأطراف الفاعلة من غير الدول، بكل ما تتميز به من تنوع.

وألاحظ وجود نوع من المفارقة في عدم التمييز بين هذه المجموعات في الفصل الأخير من خطة نزع السلاح. ولدينا منظمات إقليمية وشباب ونساء ومجتمع مدني وقطاع خاص. وبالطبع هناك مجموعة واسعة ومتنوعة من المجموعات لكل منها انقسامات كبيرة وتنوع داخلها وفيما بينها. وأرى أن من المهم، كي نتمكن من المضي قدمًا، التفكير في كيفية تفكيك تلك المجموعات. وكيف نفهم التفاعل بين العمليات الحكومية الدولية وتلك الشراكات الرئيسية؟

وكمقدمة إسمحوا لي أن أطرح بعض الأفكار بشأن الكيفية التي يمكننا بها التفكير في أدوار الشراكات وكيف نفهم تلك الأدوار.

ويتجلى الدور الأول في المحفزات. فمثلا، ما هو حجم الجزء من عمل المجموعات أو المنظمات الذي يتم خارج العمليات الحكومية الدولية ويفتح أمامناسبلا جديدة للتفكير أو التعاون؟

ويتمثل الدور الثاني في الدعوة أو ربما التعبئة. إنها مصطلحات منفصلة ولكنها مترابطة. وإذا فكرنا في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد أو اتفاقية الذخائر العنقودية، يمكننا أن نرى حقاً الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في الدفاع والمناصرة والحشد والتأثير الحفاز والأثر من حيث مضاعفة القوة، الذي يمكن أن يحدثه فيما يتعلق بإحراز التقدم في مجال نزع السلاح.

وهناك دور آخر يتمثل في طرح أفكار جديدة بشأن الجوهر، وكذلك بشأن سير العمل، فيما يتعلق بمواجهة التحديات التي تعترض سبيل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وأعتقد أن السيد جيل أشار إلى مختلف التحديات الناجمة عن التقنيات الجديدة. ففي أي إطار سنتحاور بشأن القضايا التي يتعين معالجتها وكيف يمكننا التفكير في معالجتها؟

ويتجلى الدور المتميز الرابع الذي يجب أن تقوم الشراكات به في تسهيل طرح الأفكار بشأن تطوير السيناريوهات وتقييم المخاطر الجديدة والقديمة. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا التفكير في مسألة الصواريخ التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، فنحن بحاجة إلى التعامل مع القطاع الخاص وقطاع الصناعات الدفاعية. ونحتاج أيضًا إلى فهم خبراء وعلماء صناعة الطيران والتفاعل معهم. ولذلك يجب علينا أيضًا التفكير بشأن كيفية التواصل مع الشركاء. وقد وجدت أنه عندما أجرينا حوارات جنيف بشأن تأمين مستقبلنا المشترك: المضي قدمًا بخطة الأمين العام الخاصة بنزع السلاح، إلى جانب مكتب شؤون نزع السلاح ومجمل مجتمعنا المدني وشركائنا من الخبراء خلال فصل الصيف، أن أحد أكثر البيانات إثارة للاهتمام هو بيان أدلى به أحد أصغر الأشخاص سناً في الغرفة، وهي رونيت لانغر، طالبة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، شاركت في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠١٧. إنها تدرس البيولوجيا التركيبية، وقد قالت:

”من الصواب أن تتحدثوا هنا عن هذه الأمور، ولكن ٩٥ في المائة مما تتحدثون عنه هو تقنية قديمة. أنا قلقة بشأن ما سيأتي ولا أعرف ما إذا كانت هذه القاعة مستعدة لذلك“.

وربما مجرد التفكير في كيفية معالجة خطتنا أو وضعها هو الدور النهائي للشراكات التي يمكننا الاستفادة منها.

وأود أن أقدم بعض الأمثلة عن كيفية حدوث ذلك مع ثلاث مجموعات شريكة هي المجموعة النسائية والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن خطة الأمين العام لنزع السلاح تولي أهمية كبيرة لدور المنظور الجنساني وما يمكن أن يُسهم به في نزع السلاح. إنه يلاحظ أن خطط العمل تتطلب المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع عمليات صنع القرار. كما يلتزم بالعمل لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع اللجان والمجالس. وعلى أن أقول، كامرأة، إن تلك الخطوة، مع ترحيبي الحار بها، ليست سوى الخطوة الأولى. إنها خطوة ضرورية ولكنها ليست كافية لتحقيق تقدم حقيقي في إدماج منظور جنساني في مجال نزع السلاح.

وفي كثير من الأحيان عندما يستفسر الناس عن المنظور الجنساني لنزع السلاح، هناك تصور بأن الأمر يتعلق بالمرأة الجالسة إلى طاولة صنع القرار، لكن نزع السلاح الذي يستجيب حقًا للجانب الجنساني سيبدو مختلفًا وينطوي على عمليات مختلفة. فمثلا، الإشارة إلى العنف الجنساني في معاهدة تجارة الأسلحة، التي بدأنا العمل عليها مؤخراً، ويعود الفضل فيها جزئيًا إلى التعاون بين الدول الأعضاء ومجموعات المجتمع المدني، تُظهر بعدا جديدا لما نعتقد أنها مشكلة الحد من الأسلحة وما نعتبره العمل والاستجابة الملائمين في هذا المجال. فعندما نفكر في المرأة والدور الذي تقوم به في مجال الحد من العنف المجتمعي، ولا سيما عندما ندرك ونواجه كل يوم في الميدان محدودية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كمفهوم وأداة، فإن إتاحة زوايا جديدة للنظر إلى المجتمع المحلي والتوجه الأسري تُصبح مجالا جديدا من مجالات التعاون. والأمر لا يتعلق فقط بجلوس النساء إلى طاولة صنع القرار. بل يتعلق بتغيير نوع القضايا التي نريد مناقشتها والإجابات والردود التي قد نفكر في طرحها.

وأعتقد أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم ملموس في هذا المجال، وآمل أن ينعكس ذلك في خطة الأمين العام للتنفيذ. وأود أن أسترعي الانتباه بشكل خاص إلى الجهود التي تبذلها كندا لإدماج المنظور الجنساني في القرار تلو القرار، وجعله ملموساً وضمان أن يكون الجانب الجنساني، كما أحب أن أكرر دائما، أكثر من مجرد فقرة في بيان. ومجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لمناصري ومناصرات المساواة بين الجنسين، التي أنشأتها ناميبيا، وأيرلندا، ومبادرة ”المرأة على طاولة صنع القرار“، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، هي إحدى المحاولات الأخرى التي بذلناها لمعالجة الموضوع بطريقة محددة وملموسة.

ومن المجالات الأخرى التي أود تسليط الضوء عليها دور المجتمع المدني. ولا أعتقد أن أعضاء الهيئة بحاجة إلي أن أبلغهم عن ذلك؛ فمن المحتمل أن يتمكن المجتمع المدني من القيام بذلك بشكل أفضل، ولكن ما أود أن أقوله هو أن الدعوة والتعبئة يؤديان دورا حاسما في تطبيق أي أدوات وترتيبات فعالة لمراقبة الأسلحة. وإذا نظرنا إلى بعض العوامل المحركة لاتخاذ إجراء اليوم فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية ونزع السلاح النووي، نجد أن ذلك يتمثل في المجتمع المدني، ولا سيما الشباب. والسؤال هو: كيف نشركهم في مناقشات العلم والتكنولوجيا وكيف يمكننا الاستفادة من معارفهم وتعلمهم.

وفيما يتعلق بالشركاء من القطاع الخاص، أود أن أكرر الرأي الذي سبق أن أعرب عنه السيد جيل، بأن المسألة ليست مجرد مشاركتهم؛ بل تتعلق بالتطلع إليهم من أجل بعض السيناريوهات والتعريفات للمسائل التي نحتاج إلى معالجتها ومن أجل النظر في طرق جديدة للتفكير في التنظيم، سواء من حيث معايير القطاع وترتيبات الشفافية أو إيجاد سبل جديدة للتفكير في معالجة تلك المشاكل.

ويتمثل أحد المجالات التي يتعين بذل مزيد من الجهد فيها للمضي قدما بخطة الأمين العام لنزع السلاح في السؤال عن كيفية القيام بذلك. لقد ظللنا نتكلم لسنوات عديدة عن الشراكات، ولكننا أحرزنا تقدما محدودا نسبيا في التفكير بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ دعوة الأمين العام إلى تحقيق المزيد من التكامل بين الخبراء والقطاع الصناعي والمجتمع المدني في

اجتماعات جميع هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح. وثمة طريقة للمضي قدما وهي التفكير في ماهية اللحظات والمراحل المختلفة التي يتعين علينا التعاون فيها مع الشركاء.

ويمكن للمرء صياغة هذا السؤال بطرق مختلفة. فهناك مرحلة المعلومات. ما الذي تحتاج إليه الهيئات الحكومية الدولية عندما تبدأ في التفكير في المسألة ومناقشتها؟ ما هي المعارف والمعلومات المطلوبة؟ ومن المراحل البالغة الأهمية للشراكات ما أسميه بمرحلة صياغة المشكلة. كيف يمكننا تحديد المشكلة التي نسعى إلى معالجتها؟ ففي أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مجال منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، على سبيل المثال، يتمثل دور المعدّين بصفة أساسية في محاولة تركيز الكثير من البحوث المتاحة في بيانات واضحة للمسائل المطروحة – لا لتتخذ تلك القرارات أو حتى تُطرح أفكار كحلول لها، ولكن لمساعدة الدول الأعضاء في مرحلة الصياغة. وما يرجح أن يظل عملية حكومية دولية خاصة بالدولة هو مرحلة صنع القرار؛ فهذا منتدى حكومي دولي، ومن ثم فإن اتخاذ القرارات سيظل في هذا المجال. ولكن على الجانب الآخر من المعادلة – مراحل تبادل المعلومات والتنفيذ والرصد والتقييم – تمس حاجتنا إلى مشاركة الشراكات.

لقد دعا المدير العام إلى طرق جديدة للتفكير في الكيفية التي يمكننا التعاون بها مع الشراكات في المراحل المختلفة. وأود أن أقول للهيئة أنه على الرغم من تعاملنا مع بعض المسائل، بما في ذلك عن طريق إجراء حوارات سنوية مع المجتمع المدني وعمل مشاركات مع القطاع على أساس فردي، قد نرغب في التفكير في إجراء حوارات قطاعية وأشكال جديدة من المشاركة في عملياتنا في مراحل المعلومات وصياغة المسائل، وكذلك في مراحل تبادل المعلومات والتنفيذ والرصد والتقييم.

لقد أثار السيد جيل مسألة أفرقة الخبراء الحكوميين وما إذا كان يمكن لعملها أن يسترشد بأفرقة من الخبراء غير الحكوميين ويتعاون معها، وأين وكيف يمكننا إقامة المزيد من االشراكة المستمرة مع أفرقة خبراء القطاع. بعض هذه المسائل يجب أن يتطور بشكل حيوي على أساس كل حالة على حدة، غير أننا قد نحتاج إلى التفكير في كيفية إقامة حوار أكثر استدامة من خلال حلقات عمل سنوية ومشاركات فصلية واستخدام تكنولوجيا جديدة. ويحدوني الأمل في أنه على مدى تنفيذ خطة الأمين العام على النحو الذي بينته السيدة ناكاميتسو اليوم، فإننا قد نعزز من ذلك الإجراء المعين، ولعل ذلك يكون مجالا جديدا لنقاش نشط في جنيف على مدى السنة القادمة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد دي ماسيدو سواريس.

السيد دي ماسيدو سواريس (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإسبانية*): إن أفضل السبل لعرض رؤية الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الوضع الحالي لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية هو أن نشير إلى البيانات التي تصدرها بانتظام بتوافق الآراء، التي كان آخرها الإعلان الصادر عن دوله الأعضاء ال٣٣ بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

وأود أن أثير بعض النقاط، في هذا البيان المقتضب، لوصف الحالة الراهنة. ولحسن الحظ، هناك عدد قليل من النقاط الإيجابية، ولكنني أخشى أن تكون النقاط السلبية هي المهيمنة.

أولا، نحن لا نعرف حتى الآن ما إذا حدث تخفيض في ترسانات الأسلحة النووية، التي لا تزال تشمل أكثر من ٤٦٥ ١٤ رأسا حربيا نشر حوالى ٧٥٠ ٣ منها، وفقا لمصادر موثوقة.

ثانيا، أعادت كل من الدول الحائزة لأقوى الترسانات النووية التأكيد، في عدة مناسبات هذا العام، على دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها. وفي بعض الحالات، قامت بذلك وهي

تدخل بعض الابتكارات المقلقة وتستعرض فرضيات جديدة لاستخدام تلك الأسلحة.

ثالثا، تنخرط الدول الحائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى بياناتها الاستراتيجية التي تتصور دورا أهم للأسلحة النووية، في مجادلات وخلافات جديدة فيما بينها. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينظر إلى هذا إلا باعتباره تدهورا في الأوضاع الأمنية وتهديدا متزايدا بنشوب نزاع، كما ذكرت السيدة ناكاميتسو.

رابعا، نحن الآن في السنة الثانية من دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن للأسف لا يمكننا أن نقول أن الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة قد نجحت، ليس فقط بسبب الفجوات القائمة بين المواقف ولكن كذلك لأنه لم تبدُ أي مؤشرات إيجابية لنجاح المؤتمر حتى الآن.

خامسا، سيتمثل التحدي المباشر في تحقيق قدر أكبر من التقارب في المواقف في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، المقرر عقدها في ٢٠١٩. وتكاد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقر، ولا سيما في الوقت الحاضر، بالحاجة الماسة إلى كفالة إنجاح مؤتمر استعراض المعاهدة المقبل.

سادسا، تحافظ الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على موقفها ضد الأسلحة النووية، الذي أعيد تأكيده سياسيا وقانونيا. وفي ذلك الصدد، لا شك في أنه يمكن توقع إحراز المزيد من التقدم.

سابعا، يجري الاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، منذ أن أعلنته الجمعية العامة. هنا في مقر الأمم المتحدة، مرة أخرى هذا العام عُقد اجتماع خاص دام يوما كاملا، وشهد مداخلات العديد من الممثلين الرفيعي المستوى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا حدث مهم وليس مجرد احتفال رسمي.

ثامنا، إن استئناف الاتصالات فيما يتعلق بالأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية والشروع في اتخاذ عدد من التدابير الملموسة، على أمل استمرار الحوار، يحيي الأمل في تفكيك عنصر عدم الاستقرار الذي لا يكتسي أهمية إقليمية فحسب بل أهمية عالمية أيضا. وهذه الأحداث الطموحة التي نظمت مؤخرا تمكننا من توخي إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية أو في شمال شرق آسيا.

تاسعا، إن خمس مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى منغوليا، تظل سارية، وقد حافظت على وضعها القانوني والسياسي. وقد شرعت البلدان المشاركة فيها البالغ عددها ١١٧ في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الرابع المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠ بغية مواصلة الدورة التي بدأت في عام ٢٠٠٥.

عاشرا، قبل بضعة أشهر، اتخذ الأمين العام غوتيريش مبادرة إيجابية للغاية عندما عرض مبادرته المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“ في لحظة حاسمة للمساعدة في توجيه مناقشات وإجراءات المجتمع الدولي. وقد ذكر زملائي المتكلمين تلك المبادرة بشكل مستفيض.

وأخيرا، أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن إسهامات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إنها ثمرة من ثمار القانون الدولي، على النحو المنصوص عليه في معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧، التي مثلت الخطوة الأولى نحو حل مشكلة الأسلحة النووية منذ أن حددت هذه المشكلة الجمعية العامة في القرار الأول لدورتها الأولى. وقد تلتها خطوات أخرى، بدءا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨، لا تزال تؤثر تأثيرا كبيرا على العلاقات الدولية. وبعد ذلك تحققت أوجه تقدم هامة، مثل معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية، وفي الآونة الأخيرة، معاهدة حظر الأسلحة النووية. وينبغي ألا ننسى الإشارة إلى إسهامات الاتفاقات الثنائية والمبادرات الانفرادية للدول الحائزة للأسلحة النووية. بيد أن الإقرار بقيمة جميع تلك الخطوات ينبغي ألا يجعلنا نعتمد سياسة تدريجية بصورة دائمة. إن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا تضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فحسب، بل هي أيضا صك يمكن من خلاله لدولها الأعضاء أن تعرب عن مواقف مشتركة أمام الهيئات الدولية والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تمشيا مع الممارسة المتبعة في اللجنة، أعلق الجلسة الآن لإتاحة الفرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع المشاركين في حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية.

السيد آل خليفة (قطر): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد على ممثل النظام السوري الذي وجّه اتهامات مختلقة لا أساس لها من الصحة ضد بلادي في بيانه أثناء المناقشة العامة. وإننا نرفض رفضا قاطعا تلك الاتهامات الباطلة. وليس من المستبعد أن يحاول ممثل النظام السوري توجيه مثل هذه التُهم للتغطية على سجل النظام الذي يمثله في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين العزل في سوريا. وهو ما يرفضه المجتمع الدولي ويعتبره من أشنع الجرائم بموجب القانون الدولي وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، علاوة على تقويضه لنظام عدم الانتشار الذي عمل المجتمع الدولي على تطويره والحفاظ عليه منذ عقود مضت.

وقد وثّقت العديد من التقارير الأممية بما فيها تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية ضلوع قوات النظام في استخدم الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. هذا علاوة على تقارير العديد من الجهات الأخرى. وقد نشرت هيئة الإذاعة البريطانية بالأمس تقريرا عن تحقيقات وجدت من خلالها استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية في العديد من الحالات، لا سيما في محافظتي إدلب وحماة. ويضاف إلى ذلك سجل النظام الحافل بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية منذ سنوات. ومن الطبيعي أن مثل هذا السجل يدفعه إلى السعي لتضليل المجتمع الدولي وحرف انتباهه عن هذه الجرائم والإلقاء بمسؤولية ارتكابها على الدول التي أخذت على عاتقها الدفاع عن الشعب السوري بما يتوافق مع القانون الدولي.

إن توجيه العديد من الرسائل إلى الأمم المتحدة تتنبأ بوقوع الهجمات بالأسلحة الكيميائية والسيناريو الكامل لذلك لا يدل إلا على شيء واحد وهو وجود ومعرفة ونية مسبقة لاستخدام هذه الأسلحة ومحاولة إلصاق تلك الجرائم بالدول التي تعبّر عن رفضها للانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي ولحقوق الإنسان.

كذلك من المفارقات العجيبة تكرار حديث ممثلي هذا النظام عن خطر الإرهاب في الوقت الذي أدت فيه السياسات غير المسؤولة التي يتبعها النظام السوري إلى ظهور جماعات إرهابية لم تعرف المنطقة مثيلها. وعلى النقيض تماما فإن لدولة قطر سجلا إيجابيا ومعروفا وموضع إشادة من المجتمع الدولي في مختلف المجالات، ولا سيما في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كما هي العادة عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشا وضعيفا نرى ممثلي الكيان

الإسرائيلي يلجأون إلى ترويج المغالطات وقلب الحقائق رأسا على عقب والتهرب من المساءلة عن الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي. ويحاول ممثلو الكيان الإسرائيلي الهروب من الواقع وترسانة القرارات المتخذة ضد هذا الكيان في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى.

إن القلق الوحيد الذي أجمعت عليه معظم دول العالم يخص منطقة الشرق الأوسط، والذي يجب معالجته بأقصى السرعة، هو حيازة الكيان الإسرائيلي للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، حيث تصل قدرة إيصال هذه الأسلحة إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ٥ كيلومتر. والسؤال لكم أيها الزملاء: ما هي الدول المقصودة بوسائل الإيصال بما يزيد عن ٠٠٠ ٥ كيلومتر؟

لقد أدلى ممثل الكيان الإسرائيلي صباح اليوم ببيان (انظر A/C.1/73/PV.9) يفتقر إلى أبسط المعايير ومليء بالنفاق والكذب من خلال توجيه الاتهامات إلى الدول وذلك بهدف إبعاد الأنظار عن الأخرى عن الأسلحة النووية الإسرائيلية وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي للقرارات الدولية، ومنها قرارات مجلس الأمن التي تطالب هذا الكيان بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع كافة منشآته وأنشطته النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، كما تعلمون السيد الرئيس، يرفض هذا الكيان الانضمام لأي من الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، سواء كانت الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية.

بخصوص ما قاله ممثل مشيخة قطر، أود أن أذكّره بما قاله محمد المسفر وهو قطري ومقرّب جدا من المشيخة في قطر ويعدُّ المنظّر الإعلامي لهم، ما قاله على التلفزيون الرسمي في العام الماضي في مثل هذه الأيام. قال بأنهم مستعدون لاستخدام الأسلحة الكيميائية في مواجهة تمرد الحشد القبلي في قطر. لقد كان ذلك تهديدا رسميا من خلال أحد المقربين من مشيخة قطر باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد القطريين.

ولكن للأسف لم نر أي ردة فعل على ذلك التصريح من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو من قبل مجلس الأمن. والجميع يعلم التشكيلات الموجودة والتي منعت التحرك ضد هذا التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية.

في نقيض لما قاله ممثل مشيخة قطر، أود أن أذكّره بما قاله وهو كله لقاءات تلفزيونية مصورة وموجودة لمن يود أن يطلع عليها. لقد قال رئيس وزراء مشيخة قطرالسابق في مقابلته التلفزيونية ”لقد أنفقنا بالتعاون مع المملكة العربية السعودية ما يزيد عن ١٣٧ بليون دولار، تخيّل الرقم ١٣٧ بليون دولار“ طبعا في دعمهم للجماعات الإرهابية. هذا ما قاله.

أشار الآن ممثل مشيخة قطر إلى أن بلده لديه سجل حافل في مكافحة الإرهاب. هذا كلام يجافي الحقيقة؛ فحتى أقرب المقربين من مشيخة قطر طالبوهم وعلى شاشات التلفاز وأمام الجميع وفي تصريحات رسمية، طالبوا المشيخة بوقف تمويل الجماعات الإرهابية، وبالأخص تنظيم القاعدة وجبهة النصرة، ذراع تنظيم القاعدة في سورية. لقد أرسلنا في إحدى المرات رسالة بما في ذلك رقم هاتف جوال لأحد المسؤولين الأمنيين القطريين، وأرسلنا التسجيل بالكامل، الذي طلب فيه من إحدى المجموعات الإرهابية التي كانت موجودة في الجنوب السوري، طلب منهم خطف أفراد من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. هذا ما تقوم به قطر.

وعلاوة على ذلك، وسأقتبس هنا؛ عندما صرح خالد بن محمد العطية بتاريخ ١٢ أيار/مايو ٢٠١٥ لصحيفة لوموند الفرنسية في رده على سؤال بشأن موقف حكومة بلده من تنظيم جبهة النصرة، تنظيم جبهة النصرة التابع للقاعدة، وما إذا كانت تعتبره جماعة إرهابية، وذكر العطية، وأقتبس:

”إن الجماعات المسلحة تقاتل من أجل الإطاحة بالنظام، ولا يمكن للمعتدلين أن يقولوا لجبهة النصرة امكثوا في بيوتكم لأننا لا نريد العمل معكم. فالظروف

الميدانية ينبغي أخذها في الاعتبار وينبغي أن نكون واقعيين“، انتهى الاقتباس.

هذه هي الواقعية السياسية لمشيخة قطر، والتي تقوم على تحدي الشرعية الدولية، وخرق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ودعم تنظيم جبهة النصرة، المصنف كتنظيم إرهابي على قوائم مجلس الأمن. هكذا تعمل قطر؛ كما يعلم الجميع، إن مشيخة قطر تدعم الإرهاب في كافة الأماكن.

السيد غانيئي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسة لحق وفد بلدي في الرد.

ليس هناك حدود لقدرة مسؤولي النظام الإسرائيلي على الكذب والانخراط في حملات التضليل ضد إيران لتحويل الانتباه عن الأخطار الناجمة عن إجراءات وسياسات إسرائيل المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط. وأرفض رفضا قاطعا تلك الادعاءات.

إن تاريخ النظام الإسرائيلي بأسره حافل بأعمال رئيسية من الاحتلال والجرائم ضد الإنسانية والعدوان ضد جيرانه وبلدان أخرى داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، والتي ارتكبت ١٥ مرة على الأقل منذ عام ١٩٤٨. وعلاوة على ذلك، ما زالت إسرائيل تستخف بجميع النظم الدولية التي تنظم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. وإسرائيل هي العقبة الوحيدة التي تعترض سبيل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، كما استمعت اللجنة هذا الصباح (انظر A/C.1/73/PV.9)، وهي لا تنظر حتى في التعاون في السياقات المتعددة الأطراف من أجل هذه الأغراض. وفي الواقع، فإن الأسلحة النووية في أيدي هذا النظام تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط ولنظام عدم الانتشار.

لقد تكلم ممثل النظام الإسرائيلي عن ضرورة الامتثال للقانون الدولي واحترامه. غير أنه لم يوضح سبب عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدات ذات الصلة والامتثال للمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، وبينما أيد مجلس الأمن الخطة ودعا الجميع إلى دعم هذا الإنجاز التاريخي للدبلوماسية المتعددة الأطراف، فإن إسرائيل، كما تفاخر ممثلها بلا حياء هذا الصباح، تعارضها منذ البداية وفعلت كل ما يمكنها لتقويض تنفيذها بنجاح، بما يتعارض مع قرار لمجلس الأمن.

وينبغي أيضا تذكير النظام الإسرائيلي المارق بسجله من الانتهاكات الصارخة وبصلف لما لا يقل عن ٨٦ قراراً – وأكرر ٨٦ قراراً – اتخذها مجلس الأمن في الفترة بين عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠١٦، نتيجة لما يمارسه من أعمال العدوان والاحتلال، فضلاً عن الفظائع وجرائم الحرب الموثقة المرتكبة ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني. ومن الأمثلة الأخيرة على جرائم إسرائيل المنهجية واسعة النطاق قتلها الوحشي لأكثر من ٢٠٠ من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء وجرح أكثر من ٢٢ ٠٠٠ آخرين منذ أواخر آذار/مارس في قطاع غزة. وهذا السجل المروع لا يترك للنظام الإسرائيلي أي منطلق أخلاقي أو مصداقية كي يصدر حكما بشأن امتثال الآخرين لقرارات مجلس الأمن.

السيد آل خليفة (قطر): لا نعود لتوضيح ما هو واضح للجميع بشأن بطلان وزيف الاتهامات المتكررة التي سمعناها على لسان ممثل النظام السوري. ولكنني سأؤكد مجددا أنه مهما تكررت محاولات ممثلي نظام فاقد للشرعية لتضليل وتشتيت انتباه المجتمع الدولي، فإنها لن تغير من الواقع شيئا ولن تغطي على الحقائق.

وسيتم إنفاذ أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتحقيق العدالة بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد

الإنسانية المرتكبة في سورية. وتجدد دولة قطر موقفها المستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لدعم المطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة وتقرير المصير.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إنه لمن السخرية أن ينبري ممثل مشيخة قطر لتوجيه الاتهامات إلى الدول وأن يتحدث بشأن جرائم حرب أو يتحدث عن إنفاذ القانون الدولي أو يتحدث عن حقوق الشعوب. وسأذكره الآن بما قامت به مشيخة قطر عندما زجت في السجن أحد الشعراء. إن ذلك الشاعر لم ينتقد حتى مشيخة قطر وإنما تحدث بشكل عام حول حقوق الإنسان، لكنه لم يذكر المشيخة بالاسم، فقررت المشيخة الحكم عليه بالسجن المؤبد. هذه هي حقوق الإنسان التي سمع بها ممثل مشيخة قطر.

إن جرائم الحرب التي دفعت لتنفيذها مشيخة قطر، وكما أشرت منذ قليل أنها دفعت بالتشارك مع نظام آخر ما يزيد عن ١٣٧ بليون دولار من أجل تدمير سورية، إن تلك الأموال التي أنفقوها، وهي من حق الشعب القطري، لن تكون إلا السبب الذي سيلاحقون به.

وأذكّر ممثل قطر بأن الشعب السوري لن ينسى الجرائم التي تسببت بها قطر منذ بداية الأزمة في سورية في عام ٢٠١١. وسنلاحقهم وسنحاسبهم. هذا ما يقوله الشعب السوري لمشيخة قطر التي تسببت أو كانت أحد الأسباب الرئيسية في تمويل الإرهاب في بلادي ودعمه وتزويده بكافة أنواع الأسلحة واستخدام الطائرات لنقل مجموعات منظمة من تنظيم القاعدة من جنوب اليمن، ولدينا الأرقام والتواريخ وكيف تم نقلهم؛ مجموعات مقاتلة مدربة من تنظيم القاعدة، وبالطبع يحاول النظام في قطر أن يتبارز مع المجموعات الأخرى من أجل ريادة تنظيم القاعدة من خلال دفع الأموال الكثيرة والصرف عليهم.

لكن هذه هي مشيخة قطر التي تقوم على أساس الدفع لمن يحميها والدفع بسخاء، وتمويل المجموعات الإرهابية في العديد من الدول، وبالأخص تلك المتواجدة على أراضي الجمهورية العربية السورية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. أعطي الكلمة الآن لأمينة اللجنة لتدلي بإعلان.

السيدة إليوت (أمينة اللجنة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن وفد الاتحاد الروسي يود أن يُذكّر الوفود بأن المشاورات غير الرسمية لجميع الدول الأعضاء بشأن مشروع القرار، المعنون ”التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي“، ستُعقد أيضاً غداً الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات رقم ٧.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.